

Distr.: General
14 April 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2021

الدورة السادسة والسبعون

23 تموز/يوليه 2020 - 22 تموز/يوليه 2021

البند 76 (أ) من القائمة الأولية*

البند 9 من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية

في حالات الطوارئ، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

في حالات الكوارث

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 182/46، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويقدم التقرير أيضاً استجابة لقرار الجمعية العامة 127/75 وقرار المجلس 14/2019. ويغطي التقرير الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ويتضمن التقرير موجزاً للتدابير المتخذة من أجل تعزيز قدرات الاستجابة للحالات الإنسانية وتمتين تنسيق المساعدة الإنسانية، ومعلومات عن الاتجاهات والتحديات والتوصيات في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك الاستجابة للمعاناة الإنسانية المتصاعدة بسبب النزاعات، وأزمة المناخ، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).



أولا - مقدمة

لمحة عامة عن الاتجاهات الرئيسية

1 - ازدادت الاحتياجات الإنسانية ازديادا كبيرا في عام 2020، مدفوعة بالنزاعات وتغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وهي عوامل أدت، متضافرة، إلى تحويل مشهد العمليات الإنسانية، فزادت من حدة المخاطر، وتفاقم التفاوتات والهشاشة. وظهرت اتجاهات مثيرة للقلق، منها آفة العنف الجنساني التي لازمت الجائحة، وزيادة تحديات الحماية، وتفاقم ظاهرة التشرد، وتصاعد انعدام الأمن الغذائي، وتجدد خطر المجاعات المتعددة.

2 - وفي حين استمرت النزاعات الطويلة الأمد، ظهرت نزاعات جديدة أو تصاعدت حدة نزاعات أخرى في إثيوبيا وموزامبيق وبين أرمينيا وأذربيجان. وإضافة إلى ذلك، تعرض المدنيون للقتل أو التشويه وأُطردوا من ديارهم، ودُمرت الهياكل الأساسية المدنية أو أُلغيت، بما في ذلك المرافق الصحية والمدارس ومرافق المياه، في تجاهل للقانون الدولي. وأغلقت سبل الوصول. وتعرض الحيز الإنساني والمبادئ الإنسانية لضغوط. وقُتل العاملون على الصعيدين الوطني والدولي في مجال الأنشطة الإنسانية والرعاية الصحية، واختطفوا وهوجموا واحتُجزوا وهُدِّدوا بوتيرة متزايدة.

3 - وأماطت جائحة كوفيد-19 اللثام عن أوجه عدم المساواة والاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وكان أشد الأشخاص تضررا هم الأشخاص الذين يعانون من أوجه ضعف متعددة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والنازحون واللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون والشباب وغيرهم من المهمشين.

4 - وتضررت النساء والفتيات بصورة غير متناسبة، ولا سيما بالعنف الجنساني، إلى جانب انخفاض فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتغذية وسبل العيش، مما عرض ملايين الفتيات لخطر متزايد من قبيل زواج الأطفال وعمل الأطفال وغير ذلك من أشكال الاستغلال. وتسببت الجائحة في أضخم حالة تعطل في نظم التعليم على الإطلاق. فهناك نحو 7,6 ملايين فتاة يدرسن في المرحلة ما قبل الابتدائية إلى الثانوية قد يتعذر عليهن العودة إلى المدارس⁽¹⁾.

5 - ولا تزال حالة الطوارئ المناخية تسبب المعاناة الإنسانية. وأصبحت النزاعات التي طال أمدها والصدمات المتصلة بالمناخ متشابكة بصورة متزايدة. ووجه لفائدة ثمانية بلدان من بين البلدان العشرة الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ نداء إنساني مشترك بين الوكالات⁽²⁾. فقد تضرر قرابة 98 مليون شخص مما مجموعه 389 كارثة تسببت في وفاة 15 080 شخصا، وتشريد الملايين، وإلحاق أضرار بلغت قيمتها 173 بليون دولار⁽³⁾. وفي العقد الماضي، تسببت الحوادث المتصلة بالمناخ فيما نسبته 83 في المائة من جميع الكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية⁽⁴⁾. وأبرز انتشار الآفات والأمراض النباتية والحيوانية -

(1) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). انظر www.unicef.org/media/89506/file/GlobalCOVID-19SitRepNo.15-Nov2020.pdf

(2) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اللحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2021 (جنيف، 2020).

(3) Centre for Research on the Epidemiology of Disasters, Emergency Events Database. يمكن العثور عليه في الموقع public.emdat.be (اطَّلِع عليه في 11 آذار/مارس 2021).

(4) Centre for Research on the Epidemiology of Disasters, *Cred Crunch* No. 61, "Human cost of disasters (2000–2019)" (December 2020); International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, *World Disasters Report 2020: "Come Heat or High Water"* (Geneva, 2020). Available at https://media.ifrc.org/ifrc/wp-content/uploads/2020/11/20201116_WorldDisasters_Full.pdf

بما في ذلك موجة الجراد الصحراوي في منطقة القرن الأفريقي الكبرى - الأثر المحتمل للمناخ على النظم الإيكولوجية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية وخيمة.

6 - وازداد عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث يُقدر أن 155 مليون شخص ينتمون إلى 55 بلدا جرى تصنيفهم في خانة الذين بلغوا المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أو مرحلة أسوأ من ذلك. وكان أكثر من 30 مليون شخص يعيشون أوضاع المرحلة 4 من التصنيف المتكامل (حالات الطوارئ) أي على مسافة خطوة واحدة من بلوغ أسوأ الأحوال وهو المرحلة 5 من التصنيف المتكامل (الكارثة/المجاعة). أما الناس الذين يعيشون في بعض المناطق من بوركينافاسو وجنوب السودان واليمن، فقد بلغوا أسوأ الأحوال⁽⁵⁾.

7 - وازدادت وتيرة تفشي الأمراض المعدية وتنوعها زيادة كبيرة على مدى السنوات الخمس الماضية، وسجلت نسبة 94 في المائة من البلدان التي وجهت بشأنها نداءات إنسانية مشتركة بين الوكالات حالة تفشي مرض واحدة على الأقل. وتوقف العديد من برامج توزيع اللقاحات والوقاية من الأمراض بسبب جائحة كوفيد-19، مما زاد من خطر تفشي الكوليرا وحمل الضنك والحصبة وشلل الأطفال والإيبولا وغيرها من الأمراض.

8 - واستمرت معدلات النزوح في الارتفاع. فبحلول منتصف عام 2020، كان هناك 26,4 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم⁽⁶⁾. وبحلول نهاية عام 2019، بلغ عدد النازحين أعلى مستوى له على الإطلاق، حيث نزح 45,7 مليون شخص قسرا بسبب النزاعات وأعمال العنف. ولا يزال 5,1 ملايين شخص آخرين مشردين بسبب الكوارث الطبيعية⁽⁷⁾. وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2020، كانت هناك 14,6 مليون حالة نزوح جديدة، من بينها 4,8 ملايين حالة ناجمة عن النزاعات والعنف و 9,8 ملايين حالة بسبب الكوارث الطبيعية⁽⁸⁾.

9 - وتصدرت المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية عمليات التصدي، حيث قدمت خدماتها في أماكن يصعب الوصول إليها. وقامت النساء والمنظمات التي تقودها النساء بأدوار لا غنى عنها. وعلى الرغم من التحديات، ظل المنظومة الإنساني الدولية صامدة واتخذت تدابير منسقة لمواجهة جائحة كوفيد-19، حيث عملت في شراكة مع الحكومات والمنظمات المحلية، واستمرت في تكيف التدابير التي اتخذها من أجل التصدي. وعقد منسق الإغاثة في حالات الطوارئ اجتماعات منتظمة مع شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبعد أسبوعين من إعلان الجائحة، أصدر خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 كاستجابة غير مسبوقه على نطاق المنظومة الإنسانية لتلبية الاحتياجات في 63 بلدا.

10 - وعلى الرغم من مساهمة الجهات المانحة السخية بمبلغ لم يسبق له مثيل قدره 19,11 بليون دولار في عام 2020، اتسعت فجوة تمويل المساعدات الإنسانية إلى مستوى مرتفع جديد بلغ نسبة 50 في المائة

Food Security Information Network and Global Network Against Food Crises, *Global Report on Food Crises* (5) (May 2021) (forthcoming).

(6) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "Mid-year Trends 2020" (كوبنهاغن، 2020).

(7) مركز رصد التشرّد الداخلي، *Global Report on Internal Displacement 2020* (جنيف، 2020).

(8) مركز رصد التشرّد الداخلي، *Internal Displacement 2020: Mid-Year Update* (جنيف، 2020).

مع تزايد الاحتياجات. وبفضل هذه الأموال، تم إيصال المساعدات إلى ما يقرب من 100 مليون شخص من خلال تنسيق 25 خطة من خطط الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. وبحلول نهاية العام، طلبت الجهات الشريكة في المجال الإنساني مبلغاً قدره 35 بليون دولار من الموارد لمساعدة 160 مليون شخص من أصل 235 مليون شخص محتاج في عام 2021⁽⁹⁾.

11 - وبينما يعكف المجتمع الدولي على تقييم عام 2020 والتحديات المقبلة، يتعين علينا أن نعي العمل الجماعي للتخفيف من الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل لكوفيد-19 مع التطلع إلى المستقبل، بإشراك الجهات الفاعلة في ميادين العمل الإنساني والإنمائي والحد من مخاطر الكوارث والمناخ والسلام، والاستثمار بقدر أكبر في أنظمة العمل الاستباقي والمبكر والتأهب والإنذار المبكر والرصد لمنع أسوأ الآثار المترتبة على الأزمات الإنسانية والتخفيف من حدتها. وتكتسي إعادة الالتزام بالاحترام الكامل للمعايير الدولية - القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين - وإضفاء الصبغة المركزية على الحماية واحترام المبادئ الإنسانية أهمية ملحة. ويلزم أيضاً اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ نداءات الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار والهدنة الإنسانية على الصعيد العالمي وزيادة الاستثمار في الوقاية، فضلاً عن الدعوة العالمية إلى وضع حد للعنف ضد المرأة، والقضاء على محنة المجاعة، وتحفيز العمل المناخي، والحرص على مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع عمليات صنع القرارات المتصلة بالشؤون الإنسانية، وإعطاء زخم للتقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً - نظرة عامة عن حالات الطوارئ الإنسانية في عام 2020

ألف - حالات الطوارئ المعقدة

12 - استجابت الأمم المتحدة وشركاؤها لحالات طوارئ معقدة في عام 2020، بما في ذلك الحالات التي استمرت فيها انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وعُرقلت فيها عمليات إيصال المساعدات الإنسانية، وظلت حماية المدنيين فيها تشكل مصدر قلق بالغ. واتسمت المخاطر التي تتهدد توفير الحماية بالشدة.

13 - وكانت العملية الإنسانية في اليمن إحدى أكبر العمليات التي عرفها في العالم في عام 2020 حيث احتاج نحو 20,7 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وللمرة الأولى منذ عامين، ظهرت مجدداً ظروف شبيهة بالمجاعة؛ وكان ثمة 5 ملايين شخص على حافة المجاعة؛ وعانى 400 000 طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد الوخيم.

14 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عانى 21,8 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد وعانى 4 ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. ونزح حوالي 5,2 ملايين شخص. وأنهت الجهود المتضافرة حالتين لتقشي إيبولا في عام 2020.

15 - وفي الجمهورية العربية السورية، احتاج 11,1 مليون شخص إلى مساعدة إنسانية، من بينهم 6,7 ملايين نازح في عام 2020. وأدت جائحة كوفيد-19، مقترنة بالأزمة الاقتصادية الحادة، إلى تقاوم معاناة الأشخاص الذين ألحقت بهم بالفعل السنوات العشر من النزاع ضرراً كبيراً.

(9) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Global Humanitarian Overview 2021* (جنيف، 2020).

- 16 - وفي أفغانستان، تضاعف عدد المحتاجين لـ 18,4 مليون شخص - أي ما يقارب نصف السكان - بحلول نهاية عام 2020. وارتفعت مستويات الجوع وسوء التغذية، حيث بلغ عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي عند مستويي الأزمة والطوارئ 16,9 مليون شخص. وعانى ما يقرب من نصف الأطفال الأفغان دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد.
- 17 - واقتضى تجدد الأعمال العدائية بين أرمينيا وأذربيجان استجابة الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية.
- 18 - وفي بوركينا فاسو، أدى النزاع وتفاقم انعدام الأمن إلى وقوع 2,2 مليون شخص فريسة للاحتياج إلى المساعدة، بما في ذلك ارتفاع مستويات أزمة انعدام الأمن الغذائي وأعلى أكثر من مليون شخص ديارهم على مدى العامين الماضيين. وتضاعف تقريبا عدد النازحين المسجلين في عام 2020.
- 19 - وفي الكاميرون، احتاج 4,4 ملايين شخص إلى المساعدة. وظهرت مستويات جديدة من العنف اقترنت بوقوع هجمات على المرافق التعليمية وبتشديد القيود المفروضة على إمكانية الوصول.
- 20 - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تمكنت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من إيصال المساعدات إلى 1,4 مليون شخص شهريا. وتفاقم العنف المسلح في جميع أنحاء البلد، حيث اضطر واحد من كل ثلاثة أشخاص إلى النزوح إما داخليا وإما إلى البلدان المجاورة.
- 21 - وفي تشاد، احتاج 5,3 ملايين شخص إلى المساعدة. وكان للقيود ذات الصلة بكوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط آثار اجتماعية واقتصادية هائلة، مما زاد من عدد الأشخاص المستهدفين بالمساعدة إلى 3,8 ملايين شخص.
- 22 - وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، احتاج زهاء 10,4 ملايين شخص إلى المساعدة. وزادت الحوادث المناخية من الاحتياجات، بينما أعاققت التدابير الرامية إلى منع انتشار كوفيد-19 التجارة والمساعدة الإنسانية.
- 23 - وبحلول نهاية عام 2020، أدى النزاع الدائر في منطقة تيغري في إثيوبيا إلى تشريد مئات الآلاف من الأشخاص. وعانى المدنيون من انعدام الأمن الغذائي ومن صعوبات جمة فيما يتصل بالحماية؛ وواجهت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قيودا كبيرة مفروضة على الوصول. وقبل نشوب النزاع، كانت الحكومة والشركاء في المجال الإنساني يستهدفون بالفعل 15,1 مليون شخص في جميع أنحاء البلد.
- 24 - وتدهورت الحالة الأمنية في هايتي تدهورا كبيرا، مما أعاق حصول الناس على الخدمات المنقذة للحياة. واحتاج 5,1 ملايين شخص إلى المساعدة - أي نسبة 46 في المائة من السكان - وتفاقم انعدام الأمن الغذائي.
- 25 - وفي العراق، احتاج 4,1 ملايين شخص إلى المساعدة. وازدادت حدة الاحتياجات على مدار السنة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى كوفيد-19.
- 26 - وفي ليبيا، زادت الاحتياجات الإنسانية، حيث يقدر أن 1,3 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. ولا يزال المهاجرون والنازحون واللاجئون من بين أولئك الذين يعيشون في أشد الظروف هشاشة.
- 27 - وفي مالي، احتاج 6,8 ملايين شخص إلى المساعدة. وارتفع عدد النازحين إلى أكثر من 300 000 شخص. وتواجه المجتمعات المحلية تزايد الهجمات وحالات توقف الخدمات الأساسية.

- 28 - وفي موزامبيق، احتاج أكثر من 2,5 مليون شخص إلى المساعدة بسبب الصدمات المناخية المتتالية وانعدام الأمن والعنف. وضاعف النزاع في مقاطعة كابو دلغادو عدد النازحين ثلاث مرات تقريباً ليصل إلى ما يقرب من 670 000 شخص.
- 29 - وفي ميانمار، احتاج قرابة مليون شخص إلى المساعدة في الوقت الذي يواجه فيه البلد تحديات إنسانية متجددة. وتسبب تصاعد النزاع في ولايتي راخين وجنوب تشين في المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين، والنزوح، وتعطيل الخدمات الأساسية. ولم يزل أكثر من 335 000 شخص نازحين بحلول نهاية العام.
- 30 - وفي النيجر، بلغ عدد المحتاجين 3,7 ملايين شخص، بينما تسبب النزاع في تشرّد 300 000 شخص ونزوح 230 000 لاجئ.
- 31 - وفي نيجيريا، ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة من 7,9 ملايين شخص إلى 10,6 ملايين شخص طوال عام 2020، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الجائحة.
- 32 - وفي باكستان، خلفت الآثار المترتبة على كوفيد-19 ما عدده 6,6 ملايين شخص محتاجين إلى المساعدة. ولا تزال باكستان ثالث أكبر بلد مضيف للاجئين حيث سُجِّل أكثر من 2,7 مليون لاجئ وطالب لجوء.
- 33 - وتفاقمت حالة الطوارئ التي طال أمدها في الصومال بسبب آثار جائحة كوفيد-19، وغزو الجراد الصحراوي الذي كان الأسوأ منذ عقود، ووقوع المزيد من الفيضانات. وشرد أكثر من 1,3 مليون صومالي، واحتاج 5,2 ملايين شخص إلى المساعدة.
- 34 - واحتاج حوالي 7,5 ملايين شخص في جنوب السودان إلى المساعدة قبل ظهور جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تفاقم المعاناة من جراء احتدام العنف على الصعيد دون الوطني ووقوع فيضانات كبرى. ولا يزال نحو 1,6 مليون شخص نازحين داخلياً، و 2,2 مليون لجؤوا إلى بلدان المنطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر، صنفت مناطق من مقاطعة بيبور في جونغلي على أنها حالة شبيهة بالمجاعة.
- 35 - وفي السودان، احتاج 9,3 ملايين شخص إلى المساعدة، مع تزايد الاحتياجات بسبب الأزمة الاقتصادية، والجائحة، والفيضانات، والنزاعات المتفرقة. ومع استمرار جهود الانتقال السياسي والسلام، وصلت المساعدات الإنسانية إلى أعداد متزايدة من الناس في أجزاء من مناطق دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.
- 36 - وفي أوكرانيا، قُدمت المساعدة إلى أكثر من مليون شخص من أصل 3,4 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة، من بينهم نسبة تناهز 10 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 37 - وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، احتاج ما يقدر بنحو 7 ملايين شخص إلى المساعدة، من بينهم نسبة 14 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة. وأجبرت التوترات السياسية المستمرة، والانكماش الاقتصادي المتواصل، والجائحة، وما نتج عنها من ضغوط على الخدمات العامة ملايين الفنزويليين على مغادرة البلد.
- 38 - واحتاج زهاء 2,45 مليون شخص - 47 في المائة من السكان - في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى المعونة الإنسانية، بمن فيهم 346 000 فلسطيني يُقدَّر أنهم من ذوي الاحتياجات الملحة.

باء - الكوارث

39 - تسببت المخاطر الطبيعية في خسائر فادحة في جميع أنحاء أفريقيا. ففي الصومال، تضرر من الفيضانات قرابة 1,6 مليون شخص، لقي منهم 35 شخصا مصرعهم وشرد 900 000 شخص. وتضرر من إعصار غاتي الذي يقدر أنه أقوى عاصفة ضربت الصومال على الإطلاق، أكثر من 120 000 شخص، وشرد 42 000 شخص، وهيا الظروف المواتية لتكاثر الجراد الصحراوي بقدر كبير. وفي إثيوبيا، تسبب هطول الأمطار لفترة طويلة في حدوث فيضانات وانهيارات أرضية واسعة النطاق، فتضرر 1,1 مليون شخص وشرد 340 000 شخص. وفي جنوب السودان، تضرر أكثر من مليون شخص من الفيضانات، وشرد نصف مليون شخص. وأدى عامان متتاليان من الفيضانات الطوفانية إلى تقادم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والنزوح. وفي السودان، تضرر قرابة 900 000 شخص من أسوأ فيضانات حدثت منذ عقود، وألحقت أضرارا بالمنازل وتسببت في فقدان سبل العيش والإنتاج الزراعي. وفي منطقة القرن الأفريقي الكبرى، أدى انتشار الجراد الصحراوي بقوة، وهو أقوى انتشار له منذ 25 عاما، إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وألحق أضرارا بسبل العيش والأراضي الزراعية والمراعي.

40 - وتضرر 3 000 شخص من إعصار هارولد الذي ضرب مدغشقر وموريشيوس في آذار/مارس، بينما تضرر أكثر من 10 000 شخص من العاصفة المدارية شالان التي ضربت مدغشقر وموزمبيق وزمبابوي في كانون الأول/ديسمبر.

41 - وأدت الفيضانات إلى نزوح ما يقدر بنحو 632 000 شخص في النيجر وتضرر 388 000 شخص في تشاد. وازدادت الاحتياجات في بوروندي بسبب الفيضانات والانهيارات الأرضية في أكثر من نصف مقاطعات البلد، مما أدى إلى تدمير المحاصيل والمخزونات الغذائية والهياكل الأساسية والمنازل.

42 - وضربت الرياح الموسمية والأعاصير بقوة آسيا والمحيط الهادئ. فقد تضررت فييت نام وكمبوديا والفلبين من جراء الفيضانات الواسعة النطاق، والعواصف العاتية، والانهيارات الأرضية، والأضرار الناجمة عن الرياح بسبب سلسلة من الأعاصير المدارية. وضرب إعصار هارولد فانواتو وفيجي. وفي الفلبين، تضرر من التيفون غوني 3,3 ملايين شخص وشرد 1,2 مليون شخص، في حين تضرر من التيفون فامكو 5,2 ملايين شخص وشرد 1,5 مليون شخص. وعانت ساموا من نقشي الحصبة.

43 - وفي بنغلاديش، غمرت الفيضانات الموسمية ربع مساحة اليابسة، فتضرر أكثر من 5,4 ملايين شخص، وألحقت أضرارا بما عدده 1,3 مليون منزل. وضرب إعصار أمفان الهند وبنغلاديش، فألحق أضرارا بعشرات الملايين من الناس وخلف أكثر من 100 ضحية. وفي باكستان، حدث أسوأ غزو للجراد الصحراوي منذ عقدين من الزمن. وتضرر من الفيضانات الموسمية 2,4 مليون شخص وخلفت هذه الفيضانات آلاف النازحين في ولاية السند.

ثالثاً - المواضيع الرئيسية في عام 2020

ألف - جائحة مرض فيروس كورونا وتزايد تفشي الأمراض

44 - بحلول نهاية العام، كانت حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-19 قد بلغت 82,4 مليون حالة على مستوى العالم، بينما بلغت حالات الوفاة المؤكدة بسبب كوفيد-19 ما عدده 1,8 مليون حالة⁽¹⁰⁾. وسجلت البلدان التي شهدت نداءات إنسانية مشتركة بين الوكالات تشملها خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 أكثر من 25 مليون حالة إصابة مؤكدة (30 في المائة من الحالات على الصعيد العالمي) وما يفوق 722 000 حالة وفاة (39 في المائة من عدد الوفيات على الصعيد العالمي). ومن المرجح أن العبء الفعلي للحالات ومعدلات الوفيات الفعلية في بيئات العمل الإنساني كانت أعلى مما أبلغ عنه، وهو ما يعزى إلى نقص الاختبارات، والثغرات القائمة أصلاً في نظم التسجيل المدني، ومحدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية.

45 - وكانت الآثار الثانوية لجائحة كوفيد-19 مدمرة. فقد أعاققت الجائحة الخدمات الصحية الأساسية في كل بلد تقريباً، وخلفت أكبر أثر في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وفي أغلب البلدان التي شهدت نداءات إنسانية مشتركة بين الوكالات، تعطلت عمليات التحصين الروتيني كلياً أو جزئياً.

46 - وقد تضرر بشكل كبير الأطفال، لا سيما الفتيات والأطفال ذوو الإعاقة، والنازحون، واللاجئون والمهاجرون. وتزايد احتمال تعرض الأطفال للتجنيد والاستخدام من جانب القوات أو الجماعات المسلحة، وكذلك للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعمل الأطفال، والاتجار والزواج المبكر وزواج الأطفال. وزادت عمليات إغلاق المدارس من المخاطر المتعلقة بالحماية وتسببت في عكس المكاسب التي حُقت في مجال التعليم على الصعيد العالمي، لا سيما بالنسبة إلى الملايين من الفتيات اللواتي قد لا يتمكن من العودة إلى المدرسة. وتسبب تعطيل خدمات الصحة، والمياه والصرف الصحي والتغذية، إلى جانب تأجيل التحصين، في تعريض ملايين الأطفال لخطر أمراض يمكن الوقاية منها ولسوء التغذية الحاد.

47 - وقد وضعت المنظمات الإنسانية بسرعة استجابة منسقة وشاملة. وكيفت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بروتوكولات لتوسيع النطاق على مستوى المنظومة لتلائم الحقائق المتعلقة بكوفيد-19، ويسرت تقاسم المعارف وتقديم المشورة الأنبيين. وقد أنشئت فرقة عمل الأمم المتحدة لتعزيز سلاسل الإمداد في سياق مكافحة كوفيد-19، التي يقودها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، من أجل معالجة أوجه النقص في سلاسل الإمداد العالمية وتوسيع نطاق عمليات شراء وتسليم معدات الوقاية الشخصية، ولوازم الاختبار والتشخيص والمعدات الطبية الحيوية بشكل كبير. وضم فريق أوسع لإدارة الأزمات تابع للأمم المتحدة 23 وكالة، ويسر تبادل المعلومات بشأن القضايا الناشئة الرئيسية، وتحليلها وتحديد الأولويات المتعلقة بها في جميع الأبعاد، الصحي منها والإنساني والاجتماعي والاقتصادي إلى جانب البعد المتعلق بحقوق الإنسان.

48 - ووضع شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خطة الاستجابة الإنسانية العالمية، التي حددت أشد الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الجائحة إلحاحاً. وقد كملت الخطة وعززت التدابير الصحية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك خطة التأهب والاستجابة الاستراتيجية لمنظمة الصحة العالمية

(10) منظمة الصحة العالمية، لوحة تتبع مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). متاح على الموقع الشبكي who.sprinklr.com/.

المتعلقة بكوفيد-19، وإطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19. وبحلول نهاية العام، قدم المانحون، من خلال الخطة، تبرعات سخية بلغت قيمتها 3,4 بلايين دولار.

49 - وبموجب إطار خطة الاستجابة الإنسانية العالمية، وسّعت المنظمات الإنسانية نطاق أنشطتها وقدمت معدات وقاية شخصية في 90 في المائة من البلدان التي شملتها الخطة (57 بلدا من أصل 63)، ووفرت الرعاية الصحية الأساسية لما عدده 75 مليوناً من النساء والأطفال، والمساعدة إلى 33 مليوناً من اللاجئين، والنازحين، والمهاجرين وعديمي الجنسية، ودرّبت 2,3 مليوناً من مقدمي الرعاية الصحية في مجال كشف مرض كوفيد-19، وإحالة حالات الإصابة بالمرض ومعالجتها، وقدمت الدعم المجتمعي في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي لفائدة 75 مليوناً من الأطفال والآباء ومقدمي الرعاية الرئيسيين. وقد جرى التركيز بوجه خاص على أنشطة الاتصال للتعريف بالمخاطر والمشاركة المجتمعية في مجال الوقاية والحصول على الخدمات.

50 - ونظمت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات واحدة من أكبر العمليات اللوجستية، بقيادة برنامج الأغذية العالمي، دعماً للخدمات المشتركة، بما في ذلك خدمات نقل الركاب والبضائع التي نقلت 118 000 متر مكعب من البضائع الحيوية وأكثر من 28 000 من العاملين في المجالين الإنساني والصحي لفائدة 426 منظمة (تشمل 45 في المائة من المنظمات غير الحكومية و 45 في المائة من منظمات الأمم المتحدة)، ونفذت أكثر من 40 عملية إجلاء طبي، وأنشأت مستشفيات ميدانية في مراكز إقليمية.

51 - وقد لجأت المنظمات الإنسانية إلى الابتكار من أجل تكييف عملياتها وكفالة الامتثال لتدابير التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، بما في ذلك توسيع نطاق الوصول إلى عمليات التحويل النقدي الرقمي، وإيصال حصص إعاشة أكبر على فترات أقل تواتراً من أجل تقليص احتمال التعرض للفيروس، وإقامة شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات المحلية لإنتاج معدات الوقاية الشخصية، وتحويل البنائات إلى مرافق عزل خاصة بكوفيد-19، وتقديم دعم الصحة العقلية بالحضور الشخصي وعن بعد. واستقادت دوائر العمل الإنساني من التكنولوجيا لتجريب استخدام نماذج وسائل بيومترية بدون لمس في تسجيل الأشخاص المحتاجين والتثبت من هوياتهم، وفي تقديم الخدمات ورصدها، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتصدي للمعلومات المضللة.

52 - وخصص صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة 492 مليون دولار لدعم تدابير مواجهة الجائحة في 49 بلداً، استهدفت أكثر من 20 مليون شخص. وقُدمت 226 مليون دولار من هذا المبلغ للمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرها من الشركاء المحليين، بما في ذلك مبلغ 25 مليون دولار خصصه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للمنظمة الدولية للهجرة من أجل دعم المنظمات غير الحكومية العاملة في الخطوط الأمامية.

53 - وقد أنشئت مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاءات كوفيد-19 على الصعيد العالمي لتمكين الحصول السريع والعاقل والمنصف على وسائل تشخيص الإصابة بفيروس كوفيد-19 وعلاجاته واللقاحات المضادة له. وتلبية لنداء الأمين العام، فإن الإنصاف في الحصول على اللقاحات أمر أساسي وعاجل. وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية أن تدرج في خططها الوطنية للتلقيح جميع السكان المعرضين لخطر كبير داخل أراضيها، بمن فيهم اللاجئين والنازحون والمهاجرون والأشخاص

الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدول. وسيكفل "احتياطي" لمرفق كوفاكس للحالات الإنسانية الاحتفاظ بما يصل إلى 5 في المائة من جرعات لقاح كوفيد-19، التي جرى اقتناؤها من خلال المرفق، بوصفها الملائم الأخير بالنسبة للسكان المعرضين للخطر، وهو ما لا ينبغي أن تعتبره السلطات الوطنية بديلاً لإدماج الفئات الضعيفة في خططها الوطنية. وإلى جانب جهود التصدي لكوفيد-19، يتعين الإبقاء على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما يشمل التحصينات الروتينية، والرعاية الصحية العقلية، والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وغيرها من أنواع المساعدة المنقذة للحياة.

54 - وقد أكدت الأحداث التي شهدتها عام 2020 الحاجة الملحة إلى استثمار أكبر في فهم تفشي الأمراض في السياقات الإنسانية، وتحديدتها والوقاية. فعلى سبيل المثال، مكنت جهود متضافرة، في عام 2020، من احتواء حالتين لتفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

55 - ويتعين على المجتمع الدولي اتخاذ التدابير التالية: زيادة قدرات الرصد المحدودة بوجه عام في السياقات الهشة؛ وتحسين تحليل المخاطر المتعددة والتنبيه بها؛ وتقوية نظم الإنذار المبكر العالمية، والإقليمية، والوطنية ودون الوطنية والربط بينها؛ وتعزيز التأهب للكوارث الواسعة والصغيرة النطاق التي تشمل قطاعات متعددة وترتبط بأمراض معدية وللأخطار البيولوجية. ويعتبر الاستعداد والإجراءات الاستباقية على الصعيدين المحلي والوطني - بما في ذلك توجيه نظم الصحة العامة نحو الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة وتوفير الدعم لها - عنصرين أساسيين في التخفيف من انتشار تلك الكوارث والحد من نطاقها.

باء - خطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الحاد

56 - شهد العالم عودة لخطر المجاعة وتصاعد الافتقار الحاد إلى الأمن الغذائي، إذ ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظروف المرحلة 3 وما فوق من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بما يعادل 20 مليون شخص مقارنة بالسنة السابقة. وقد سُجلت جميع حالات ظروف المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (كارثة/مجاعة) خلال عام 2020 في مناطق تقع في ثلاثة بلدان يمزقها النزاع والعنف (بوركينافاسو وجنوب السودان واليمن).

57 - ويقتضي القانون الدولي الإنساني أن توفر جميع أطراف النزاع الحماية للمدنيين، وتسمح بمرور احتياجات الإغاثة الإنسانية وتيسر وصولها إلى المدنيين المحتاجين إليها بسرعة ودون عوائق، وأن تحترم وتحمي موظفي المساعدة الإنسانية والخدمات الطبية، إلى جانب الأغراض المستخدمة في عمليات الإغاثة الإنسانية والوحدات الطبية ووسائل النقل. وهو يمنع استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، ومهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لقبائهم، ويقتضي أن تحرص الأطراف باستمرار على تجنب استهداف الأعيان المدنية من قبيل وسائل إنتاج وتوزيع الغذاء ونظم المياه والصرف الصحي. ويحث مجلس الأمن الدول، في قراره 2417 (2018)، في جملة أمور، على التحقيق على وجه السرعة في انتهاكات القانون الدولي الإنساني المتصلة باستخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال، بما في ذلك المنع غير القانوني من إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في سياق النزاعات المسلحة؛ ويشير إلى أنه يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير جزائية، حسب الاقتضاء ووفقاً للممارسات المتبعة، يجوز تطبيقها على الأفراد أو الكيانات ممن يعرقلون إيصال المساعدات الإنسانية أو الحصول عليها أو توزيعها.

جيم - حماية المدنيين في النزاع المسلح

احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

58 - أدت الهجمات التي تلحق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية بطريقة عشوائية والهجمات الموجهة ضدهم، بما في ذلك موظفو المساعدة الإنسانية والخدمات الطبية، والمستشفيات والمدارس ونظم المياه والصرف الصحي، إلى وقوع خسائر في الأرواح وإصابات، وفي تقشي الأمراض والجوع والنزوح والمعاناة على الأمد الطويل. وقد حرمت العوائل التي تعرقل الأنشطة الإنسانية الملايين من الأشخاص من المساعدة والحماية الضروريتين لبقائهم. وغالبا ما تغيب المساءلة على الانتهاكات الخطيرة، وهو ما يتسبب في استمرار مناخ يسوده الإفلات من العقاب والعنف.

إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

59 - فاقمت الجائحة العقبات المذكورة في البلدان التي كانت فيها النزاعات، وانعدام الأمن، والحوادث الإدارية وتدابير مكافحة الإرهاب تقوض العمليات الإنسانية بالفعل. وبينما ظلت القيود القائمة سابقاً المفروضة على إمكانية الوصول تشكل التحدي الرئيسي الذي يواجه الاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية، فقد برزت تحديات جديدة أمام إمكانية الوصول، أحيانا في شكل نتائج غير مقصودة لتدابير الاحتواء المتعلقة بكوفيد-19 - بما في ذلك تعليق الرحلات الجوية، وإغلاق الحدود، وتدابير الحجر الصحي، وحالات الإغلاق وحظر التجول - التي أعاقت بشكل كبير قدرة العاملين في المجال الإنساني على التنقل بين البلدان ودخلها، وهو ما تسبب في تسجيل تأخيرات في الأنشطة الإنسانية، أو بروز تكاليف إضافية مرتبطة بها أو تعليقها جزئيا. وقد تسببت العوائل البيروقراطية في عرقلة نشر موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر، أو التأشيرات أو تصاريح العمل. ومن أجل التخفيف من أثر كوفيد-19 على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، فقد اتخذت تدابير من بينها تقديم "إغفاءات" لأسباب إنسانية، ومد جسور جوية، وتكييف طرائق التوزيع وزيادة الاعتماد على الجهات الفاعلة المحلية.

حماية العاملين في مجالي الأنشطة الإنسانية والرعاية الطبية

60 - شكل تزايد انعدام الأمن مصدر قلق بالغ. وواصلت أطراف النزاعات المسلحة إعاقة الوصول إلى الرعاية الطبية، بما في ذلك عن طريق شن هجمات على الموظفين الطبيين والمرافق الطبية، وممارسة التهديد والتخويف. وسجل نظام رصد الهجمات على منظومة الرعاية الصحية 322 حادثا أثرت على توفير الرعاية الطبية في 16 بلدا وإقليما تعيش نزاعات في عام 2020، وهو ما خلف 505 إصابات في صفوف العمال الصحيين والمرضى. ويعني النقص المستمر لموارد الرصد المتعلقة بالتحقق وإمكانية الوصول في بعض البلدان أن الأعداد قد تكون أعلى. ويتطلب مستوى الهجمات، والآثار الثانوية، والضرر الذي يلحق بالمدنيين والإفلات من العقاب تجديد الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2286 (2016).

61 - علاوة على ذلك، أُبلغ في عام 2020 عن وقوع 169 حادثاً أمنياً ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في 19 بلداً تعيش نزاعات مسلحة خلفت مقتل 99 منهم⁽¹¹⁾. وشكل الموظفون المحليون أكثر من 92 في المائة ممن تتعرضوا للهجوم. وخلال الجائحة، مثلت مكافحة الشائعات وضمان أمن وسلامة الأفراد العاملين في المجال الإنساني أمراً حاسماً.

الآثار السلبية المترتبة على تدابير مكافحة الإرهاب

62 - أثر تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب على الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية بشكل كامل ومأمون ومن دون عوائق على نحو ما ينص عليه القانون الدولي الإنساني. وفي بعض الأحيان، اعتُبر العمل الإنساني المحايد في المناطق التي تعمل فيها الجماعات المسلحة غير التابعة لدول عملاً غير مشروع، مما ينطوي على مخاطر قانونية وخطر تشويه سمعة موظفي ومنظمات المساعدة الإنسانية ويعوق تواصلهم مع هذه الجماعات من أجل مساعدة المحتاجين. وشملت التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء حالات منع وصول إلى المناطق التي تسيطر عليها جماعات إرهابية أو إلى أشخاص محتجزين للاشتباه في انتمائهم لتلك الجماعات. وتمثل مشروطيات المانحين التي تزداد تقييداً تحدياً لقدرة المنظمات المستفيدة على العمل بحياد، تماشياً مع المبادئ الإنسانية.

63 - وقد جرى في بعض الأحيان تقليص تمويل الأنشطة الإنسانية في مناطق تشهد بعضاً من أكبر الاحتياجات الإنسانية. وقد كان الوصول إلى الخدمات المالية مقيداً بسبب إجماع البنوك عن تنفيذ معاملات مرتبطة بمناطق تمارس فيها جماعات مدرجة في قوائم "الإرهاب" هيمنة واسعة. وأكد مجلس الأمن من جديد، في قراره 2462 (2019) و 2482 (2019)، أن على الدول الأعضاء أن تكفل التقيد في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، وحثت الدول الأعضاء على مراعاة الآثار المحتملة لتلك التدابير على الأنشطة الإنسانية الصرفة، بما في ذلك الأنشطة الطبية، التي تضطلع بها جهات فاعلة محايدة في المجال الإنساني، على نحو يتسق مع القانون الدولي الإنساني.

الحرب في المناطق الحضرية

64 - لم يزل استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان يخلف آثاراً إنسانية مدمرة على المدنيين، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، وإتلاف البنى التحتية الحيوية وانهدار الخدمات الأساسية. وعندما استخدمت الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، فإن 88 في المائة من القتلى أو الجرحى كانوا من المدنيين، مقارنة بنسبة 16 في المائة في مناطق أخرى. والضرر النفسي، لا سيما بالنسبة لفئات الأشد ضعفاً، بمن فيهم الأطفال، عميق ويسبب ضغطاً إضافياً على الموارد الصحية النادرة. وتؤثر العواقب على الخدمات الأساسية، التي يعطلها عادة الضرر العارض الذي يلحق البنى التحتية الأساسية مثل المستشفيات، ومرافق الماء والكهرباء وشبكات الإمداد.

(11) قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة، عام 2020.

دال - الأهمية المحورية للحماية

الحماية في إطار الاستجابة الإنسانية

65 - فاقمت الجائحة حدة تعرض الناس للعنف والانتهاك والاستغلال. وقد أعاققت القيود المفروضة على الحركة عملية رصد الحماية، وتقديم الخدمات والحماية من خلال الوجود الفعلي. واعتمدت المنظمات الإنسانية نهجا مبتكرة لإزاء التحديات التي تواجه إمكانية الوصول، بما في ذلك الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية، وحلول التسليم والرصد عن بعد، وتعزيز وبناء شبكات مجتمعية ومعالجة الحالات عن بعد مع مسارات إحالة مكيفة لتحديد المخاطر على الحماية والاستجابة لها.

66 - وقد عززت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المكانة المحورية للحماية في الاستجابة الإنسانية. ووضعت الأفرقة القطرية للعمل الإنساني استراتيجيات للحماية كانت محورية في خطط الاستجابة الإنسانية. وتولت القدرة الاحتياطية للحماية نشر مستشارين كبار لشؤون الحماية في 20 سياقاً، على نحو يعزز القدرة المشتركة بين الوكالات في القيادة، والبرمجة ومع المجتمعات المحلية. ويتعين بذل المزيد من الجهود ورصد المزيد من الأموال لدعم استراتيجيات الحماية المجتمعية وتعزيز الأدوات والقدرات المتاحة لقيادة العمل الإنساني في إطار عملهم مع أطراف النزاع فيما يخص مسؤوليات الحماية التي تقع على عاتقها.

حماية الطفل

67 - استمرت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل، بما في ذلك 20 000 حالة انتهاك تتعلق بالتجنيد، والقتل، والتشويه، والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، والاختطاف، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وقد استجاب شركاء العمل الإنساني لاحتياجات الأطفال ضحايا الانتهاكات الخطيرة من خلال خدمات مجتمعية متعددة القطاعات لحمايتهم. واستمر احتجاز الأطفال العالقين في النزاع المسلح بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعم بجماعات مسلحة على نحو يتعارض مع حقوقهم. ويبقى وضع الأطفال المحتجزين في معسكرات ومراكز احتجاز بسبب ارتباطهم المزعم بجماعات صنفتها مجلس الأمن بكونها جماعات إرهابية مصدر قلق.

هاء - المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات

68 - أدت جائحة كوفيد-19 إلى تقادم عدم المساواة بين الجنسين، والتحديات في مجال الحماية، والآثار الاجتماعية والاقتصادية على النساء والفتيات في بيئات العمل الإنساني. وشكلت النساء غالبية أفراد الإسعاف العاملين في الخطوط الأمامية في مجالي الرعاية الصحية والعمل الاجتماعي، مما زاد من مخاطر إصابتهن بالعدوى. وتأثرت سبل عيشهن وحصولهن على الخدمات تأثراً شديداً، بسبب نقص الموارد وعمل السواد الأعظم منهن في الاقتصاد غير الرسمي.

69 - وتضاعفت آفة العنف الجنساني بشكل حاد، وازدادت سوءاً بسبب عدم الحصول على خدمات الدعم وتدابير الحجر الصحي التي أبعثت الضحايا محاصرات مع المعتدين عليهن لفترات طويلة. وفي عام 2020، أبلغ عن أكثر من 4 400 حالة من العنف الجنساني، ارتكب أكثر من 60 في المائة منها ضد الفتيات. وتكون المراهقات في مناطق النزاع أكثر عرضة بنسبة 90 في المائة للانقطاع عن الدراسة مقارنة بالفتيات في البلدان التي لا تشهد نزاعات. وفي بعض الأزمات الإنسانية، تعرض 70 في المائة

من النساء للعنف الجنساني مقارنة بنسبة 35 في المائة في جميع أنحاء العالم. ومن المهم للغاية الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك رعاية الصحة الجنسية والإنجابية.

70 - وأصدرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إنذاراً بشأن آثار كوفيد-19 من المنظور الجنساني وتوجيهات بشأن إدماج الشواغل الجنسانية في بيانات العمل الإنساني أثناء الجائحة، بما في ذلك التخفيف من مخاطر العنف الجنساني. وأنشئت أفرقة عاملة معنية بالمسائل الجنسانية في سياق العمل الإنساني على الصعيدين الإقليمي والقطري لدعم إجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19.

71 - وتشمل التدابير المتخذة تخصيص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ 25 مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) للتصدي للعنف الجنساني، وتخصيص الصندوق المركزي مبلغاً إضافياً قدره 15,5 مليون دولار للنساء والفتيات، والبرامج المتعلقة بالعنف الجنساني والصحة الجنسية والإنجابية. ونشرت القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية كبار المستشارين للشؤون الجنسانية في 16 سياقاً. ولا يزال النقص في التمويل اللازم للبرامج المتعلقة بالحماية والمسائل الجنسانية، ولا سيما للتصدي للعنف الجنساني، يشكل تحدياً جسيماً.

72 - وأثبت تقييم مشترك بين الوكالات للعمل الإنساني فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين الحاجة إلى توافر الخبرة في المسائل الجنسانية في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك عند نشوء حالات طوارئ⁽¹²⁾. وعلى الرغم من إحراز تقدم، لا يزال يتعين القيام بالمزيد لإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات، وتعزيز التنسيق، وزيادة المشاركة الهادفة للمرأة في صنع القرارات المتعلقة بالشؤون الإنسانية، وتعزيز المساءلة، وضمان توافر الخبرات والموارد والتمويل للمجموعات والوكالات والأفرقة القطرية الإنسانية.

واو - الحد من النزوح

73 - تضاعف تقريباً عدد الأشخاص النازحين قسراً على مدى عشر سنوات، من 41 مليون شخص في عام 2010 إلى 79,5 مليون شخص بحلول نهاية عام 2019. وأثرت الجائحة بشدة على النازحين واللاجئين والمهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشة، بحيث تقامت أوجه الضعف الموجودة أصلاً. وزادت ظروف العمل والاحتفاظ المعيشي إمكانية التعرض للمخاطر وقوضت فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية. وقيدت تدابير الإغلاق الشامل فرص كسب العيش. وواجه النازحون قسراً مخاطر متزايدة في مجال الحماية، والوصم والتمييز. وكان الارتفاع الحاد في حالات العنف الجنساني صارخاً بشكل خاص بين النازحين قسراً: فوفقاً لدراسة استقصائية تناولت النساء النازحات في 15 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أفاد 73 في المائة بزيادة العنف العائلي، وأبلغ 51 في المائة عن حالات

(12) *Inter-agency Humanitarian Evaluation On Gender Equality And The Empowerment Of Women And Girls*

(October 2020). يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط - [interagencystandingcommittee.org/system/files/2021-10/01/The%20Inter-Agency%20Humanitarian%20Evaluation%20of%20the%20Empowerment%20of%20Women%20and%20GEEWG%20Report.pdf](https://interagencystandingcommittee.org/system/files/2021-10/01/The%20Inter-Agency%20Humanitarian%20Evaluation%20of%20the%20Empowerment%20of%20Women%20and%20Girls%20and%20GEEWG%20Report.pdf)

01/The%20Inter-Agency%20Humanitarian%20Evaluation%20of%20the%20Empowerment%20of%20Women%20and%20GEEWG%20Report.pdf

عنف جنسي، وأبلغ 32 في المائة عن زيادة الزواج المبكر والقسري. وازدادت في بعض البلدان عمليات الإعادة القسرية للأشخاص المرتحلين بحجة الوقاية من جائحة كوفيد-19⁽¹³⁾.

74 - وكيفت المنظمات الإنسانية الاستجابية، بما في ذلك تخفيف الاكتظاظ في مخيمات النازحين المزدحمة، واتخاذ تدابير التباعد البدني، وتوعية المجتمعات المحلية بمخاطر جائحة كوفيد-19 والوقاية منها، وتعزيز نظم الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتنسيق الدعوة لإدراج النازحين واللاجئين والمهاجرين في إطار الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني للتصدي لجائحة كوفيد-19. ولا تزال الشواغل المتعلقة بالحماية والإسكان والأراضي والممتلكات تشكل تحديات رئيسية تتطلب مزيداً من الاهتمام.

75 - وتشاور الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي الذي أنشأه الأمين العام مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة ومن المتوقع أن يقدموا تقريرهم النهائي في أيلول/سبتمبر 2021.

اللاجئون

76 - بحلول منتصف عام 2020، كان هناك 26,3 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم. وأدت عمليات إغلاق الحدود على نطاق واسع في سياق جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض بنسبة 33 في المائة في طلبات اللجوء الجديدة وانخفضت بذلك عمليات إعادة توطين اللاجئين إلى مستويات قياسية⁽¹⁴⁾. وللنهوض بتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، أعطيت الأولوية لمتابعة تعهدات المنتدى العالمي للاجئين الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن الصحة وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع والحماية الاجتماعية والتعليم وسبل العيش⁽¹⁵⁾.

المهاجرون الذين يعيشون أوضاعاً هشّة

77 - أثرت التداعيات الاقتصادية للجائحة بشكل غير متناسب على المهاجرين، حيث يعمل أكثر من 70 في المائة في القطاع غير الرسمي الذي تضرر بشدة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل⁽¹⁶⁾. وتقطعت السبل بما يقرب من 3 ملايين مهاجر بسبب حظر السفر وإغلاق الحدود. وعرضت الإجراءات التي اتخذتها الحكومات في مجال التصدي لجائحة كوفيد-19 المهاجرين لخطر متزايد يتمثل في عمليات الاحتجاز وتشنت شمل الأسر، وحالات الإعادة القسرية دون مراعاة الأصول القانونية والضمانات الأساسية⁽¹⁷⁾.

(13) الأمم المتحدة، موجز سياساتي: جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الأشخاص المرتحلين (حزيران/يونيه 2020). يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط www.un.org/sites/default/files/2020-06/SG-Policy-Brief-on-People-on-the-Move.pdf.

(14) UNHCR “Mid-Year Trends 2020”: www.unhcr.org/statistics/unhcrstats/5fc504d44/mid-year-trends-2020.html.

(15) UNHCR, The role of the global compact on refugees in the international response to the COVID-19 pandemic.: globalcompactrefugees.org/article/role-global-compact-refugees-international-response-covid-19-pandemic.

(16) IOM and WFP, *Populations at Risk: Implications of COVID-19 for Hunger, Migration and Displacement* (2020). يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط www.reliefweb.int/report/world/populations-risk-implications-covid-19.

(17) IOM, Return Task Force, “COVID-19 impact on stranded migrants” (2020). يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط www.iom.int/sites/default/files/documents/issue_brief_return_task_force.pdf.

زاي - تعزيز التعاون في المجالين الإنساني والإنمائي والروابط مع جهود السلام

78 - أحرز تقدم كبير في تعزيز التعاون والاتساق والتكامل فيما بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام. واستناداً إلى الممارسات الجيدة، قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بوضع واعتماد توجيهات بشأن تفعيل النتائج الجماعية. وتعكس دورة البرامج الإنسانية المعززة أهمية تحليل الاحتياجات المشتركة والتخطيط المشترك مع الشركاء في التنمية. وتتطور الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية لتعكس بشكل أكثر منهجية التقييمات والتحليلات المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية لضمان التكامل، حيثما أمكن ذلك. وتعززت هذه الجهود من خلال التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي، من بين هيئات أخرى.

79 - وعلى الصعيد القطري، ساعدت خطط الاستجابة الإنسانية في تحديد مسارات لمعالجة العوامل المحركة للحاجة، مع توجيه الاستثمارات الإنمائية التكميلية للحد من المخاطر وأوجه الضعف. ففي السودان، على سبيل المثال، وضعت أولويات مشتركة في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، مما زاد من الدعم المالي والقدرة على إيجاد حلول دائمة وتوفير الحماية؛ ويدعم مركز مشترك للمعلومات والبيانات التحليل المشترك والتخطيط المشترك. وبحثت خطط الاستجابة الإنسانية وخطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية التكميلية سبل تدعيم وتعزيز التكامل مع نظم الحماية الاجتماعية الوطنية، بما في ذلك في أفغانستان. ووضعت إجراءات مشتركة للتصدي لجائحة كوفيد-19 استناداً إلى تحليل مشترك لتأثير الجائحة في العديد من البلدان، بما فيها الصومال.

80 - وفي عام 2020، تعاونت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وبناء السلام على نحو أوثق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أعيد تنظيمها. وتدعم أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الاستثمارات الإنمائية التي تسترشد بالتحليلات القطرية المشتركة التي تحدد وتعالج مسائل الحد من مخاطر الكوارث، والمخاطر المناخية، وغيرها من المخاطر النظامية، وأوجه الضعف، والأسباب الجذرية الكامنة التي تؤدي إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية، إذا لم تعالج. وبهذه الطريقة، سوف تكمل أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية وسوف تكون متسقة معها.

81 - وتعاون مكتب التنسيق الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لدعم المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ومنسقي الشؤون الإنسانية للوفاء بالمجموعة الواسعة النطاق لمسئولياتهم والاضطلاع بها.

82 - وواصلت اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي دعم المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ومنسقي الشؤون الإنسانية لتحقيق قدر أكبر من الاتساق والتأزر والتأثير في جهود العمل الإنساني والتنمية في مناطق بحيرة تشاد والساحل والقرن الأفريقي.

حاء - التمويل لأغراض العمل الإنساني

83 - ساهم المانحون في عام 2020 بنحو 1,5 بليون دولار في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (623,9 مليون دولار) والصناديق القطرية المشتركة (862,9 مليون دولار). وخصصت صناديق التمويل الجماعي ككل مبلغ 1,8 بليون دولار للشركاء في مجال العمل الإنساني على الصعيد العالمي في عام 2020، وقدم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغاً قياسياً قدره 848 مليون دولار، بينما قدمت

الصناديق القطرية المشتركة مبلغا قدره 911 مليون دولار. ومن هذا المبلغ، رُصد مبلغ 492 مليون دولار لمعالجة الآثار الإنسانية الناجمة عن الجائحة، بما في ذلك 40 مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي من أجل القدرات اللوجستية في توفير إمدادات عاجلة لبيئات العمل الإنساني. واستخدمت الأموال أيضا في اتخاذ إجراءات مبكرة واعتماد نهج استباقي، بما في ذلك التصدي لانتشار الجراد الصحراوي وشدة تداعياته في القرن الأفريقي الكبير وكذلك الأمر بالنسبة للإيبولا في منطقة البحيرات الكبرى. ومن الضروري زيادة الدعم المقدم إلى صناديق التمويل الجماعي وفي تلبية جميع النداءات الإنسانية لضمان إمكانية استجابتها للاحتياجات العاجلة.

النهوض بالإجراءات المبكرة والنهج الاستباقية - آليات التمويل

84 - في عام 2020، قدم شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مشاريع عمل استباقية في أكثر من 60 بلدا. وخصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ 140 مليون دولار على مدى سنتين لتوسيع نطاق الإجراءات الاستباقية الجماعية من خلال القيام بمشاريع تجريبية في جميع المناطق.

85 - وبحلول نهاية العام، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتيسير مشاريع تجريبية للإجراءات الاستباقية، بما في ذلك في إثيوبيا وبنغلاديش والصومال. وفي بنغلاديش، أتاحت الإجراءات الاستباقية للناس أن يتلقوا الدعم قبل أن تصل الفيضانات إلى ذروتها، فتمكنوا من الاستعداد وشراء الأغذية والإمدادات، فضلا عن نقل ممتلكاتهم ومعداتهم الزراعية لاستخدامها في المستقبل. ووصل برنامج الأغذية العالمي إلى عدد أكبر من الناس وقدم لهم الدعم النقدي المبكر. ووزعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مزيدا من المواد البالغة الأهمية، بما في ذلك براميل العلف والتخزين. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان حقائب اللوازم الصحية النسائية وحقائب النظافة الصحية. وتم الوصول إلى عدد أكبر من الناس بجزء ضئيل من تكلفة إجراءات الاستجابة في السنوات السابقة وكانوا أكثر قدرة على مواجهة الفيضانات وفقا لأساليبهم الخاصة.

86 - وفي الصومال، وجدت منظمة الصحة العالمية أن حالات تفشي الأمراض القابلة للتحول إلى أوبئة قد انخفضت في المناطق المستهدفة، مقارنة بالسنوات السابقة. ووجدت المنظمة الدولية للهجرة أن القيام بإعادة التأهيل الاستباقي وتحسين الآبار أدى إلى تحسين الأوضاع المالية للأسر المعيشية، وتعزيز الصحة العقلية، والحفاظ على صحة الماشية، وتقليل المنازعات المتعلقة بمصادر المياه، والتخفيف من الهجرة الناجمة عن الجفاف. وتظهر التقارير المتعلقة بالرصد والتقييم الواردة من بنغلاديش والصومال معدلات ارتياح عالية في أوساط المستفيدين، وتحسنا كبيرا في نوعية الحياة، وصحة عقلية أفضل، وانتعاشا مبكرا أقوى.

87 - وتتطوي حماية الناس قبل الصدمات على إمكانات هائلة لإحداث تأثير تحولي في حياة الناس وسبل عيشهم، وزيادة الكفاءة والفعالية. ويشير هذا الأمر إلى قيمة تغيير النظام والتنسيق مع الجهات المانحة وآليات التمويل التي توفر تمويلا إضافيا للإجراءات الاستباقية، وقيام الوكالات والشركاء في المجال الإنساني بتكييف نماذج الأعمال للصمود في وجه بعض الصدمات (مثل الفيضانات والجفاف وبعض حالات تفشي الأمراض) في إطار الإجراءات الاستباقية.

رابعاً - الاستجابة الإنسانية في عام 2020: التطورات في العمليات وإجراءات التنسيق

ألف - تحسين التنسيق والاستجابة في المجال الإنساني

88 - في عام 2020، تم تعزيز دورة البرامج الإنسانية من خلال بدء العمل بإطار عمل التحليل المشترك بين القطاعات الذي يوفر للأفرقة القطرية المعنية بالعمل الإنساني إطاراً وأدوات وأساليب مشتركة لإجراء تحليل مشترك بين القطاعات وتحليل للاحتياجات المشتركة يسترشد بهما في الاستجابة والتخطيط والرصد. وتتيح المنهجية تقديراً شفافاً لعدد الأشخاص المحتاجين وفقاً لمستويات مختلفة لمدى خطورة الوضع، وتعزز التكامل من حيث العمر ونوع الجنس والإعاقة والتحليل المشترك بين القطاعات للاحتياجات وتحليل المخاطر والتنبؤ بها.

باء - استخدام المساعدات النقدية والقسائم

89 - شهدت إجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19 زيادة في استخدام المساعدات النقدية والقسائم للمساعدة في تلبية الاحتياجات الطارئة، واستكمال دخل الأسر المعيشية، وحماية سبل العيش، ودعم الأسواق المحلية، وتنشيط الاقتصادات المحلية. وزادت الحكومات من استخدام تدابير الحماية الاجتماعية للتصدي للجائحة. وأبرز هذا الأمر إمكانية تعزيز الروابط بين توفير المساعدة النقدية في حالات الطوارئ ونظم الحماية الاجتماعية، وفرص التعاون الإنساني والإنمائي.

جيم - التأهب والاستجابة في حالات الكوارث

90 - واصل الشركاء في العمل الإنساني على الصعيدين العالمي والإقليمي تعبئة ونشر الموظفين ذوي المهارات وتقديم الدعم المتخصص للمجتمعات المحلية والحكومات المتضررة من الكوارث في عام 2020. وكما هو مبين أعلاه، جرى إعداد شبكات التصدي لحالات الطوارئ للاستجابة في بيئة الجائحة منذ البداية، وحظيت في الوقت نفسه بدعم عن بعد من خبراء في مجال اللوجستيات ورسم الخرائط والتحليل.

91 - وعقب انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس، تم نشر فريق للأمم المتحدة معني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث و 12 فريقاً دولياً من أفرقة البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية تحت رعاية الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ فوراً بعد طلب من الحكومة اللبنانية. ووصل أول فريق استشاري دولي للبحث والإنقاذ في غضون 24 ساعة بعد الانفجار. ودعمت أفرقة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ السلطات المحلية في البحث عن الأشخاص وإنقاذهم، وتقييم الأضرار الهيكلية للمباني المتضررة، والكشف عن المواد الخطرة. وتم دمج فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق وشركائه التقنيين مع المكتب القطري لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لدعم الحكومة والشركاء في المجال الإنساني، بما في ذلك بشأن التنسيق بين القطاعات، وتنسيق التقييم، وتحليل الوضع، ورسم الخرائط، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإدارة المعلومات، والتنسيق المدني والعسكري، واللوجستيات، والأمن، وتسهيل المعاملات الجمركية، وإشراك المجتمعات المحلية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وإدارة الطوارئ البيئية.

92 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تضرر ما يقدر بنحو 9,2 ملايين شخص من الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة والانهيالات الأرضية الناجمة عن إعصاري إيتا وإبوتا في أمريكا الوسطى. وجرى نشر

أفرقة الأمم المتحدة المعنية بالتقييم والتنسيق في مجالات الكوارث وقدمت الدعم في التصدي للفيضانات في هندوراس وغواتيمالا بقيادة السلطات الوطنية لإدارة الكوارث.

دال - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

93 - لإعطاء الأولوية للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل العاملين في المجال الإنساني، ولتوطيد استراتيجية الأمين العام الرامية إلى مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/71/818)، التزمت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتسريع إجراءات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والقضاء على التحرش الجنسي في كل استجابة إنسانية وعند نشوء أي حالة طوارئ إنسانية. وفي عام 2020، عززت اللجنة جهودها لوضع نهج منسق إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيد القطري من خلال ما يلي: إيفاد 20 منسقا متفرغا مشتركا بين الوكالات للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وإقامة شراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن التدريب؛ واعتماد أداة منسقة لتعزيز قدرات الشركاء في مجال التنفيذ لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وشدد مناصر اللجنة في عام 2020 المعني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وهو المفوض السامي لشؤون اللاجئين، على تعزيز الوقاية، وتوسيع المساحات الآمنة، وتعزيز استخدام السلطة القائم على الاحترام. ولا تزال الأولويات تتمثل في تعزيز الدعم القيادي على الصعيد القطري، والقدرة التقنية والتنسيقية المخصصة، وإقامة شراكات أكثر استدامة وإنصافا مع الجهات الفاعلة المحلية، وزيادة القدرة على تتبع ورصد النتائج وفقا للالتزامات اللجنة.

94 - وأصدرت اللجنة مذكرة تقنية مؤقتة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال جائحة كوفيد-19، وضعت بالتعاون مع المدافعة عن حقوق الضحايا في الأمم المتحدة، وقائمة مرجعية لمساعدة الموظفين الميدانيين على التحقق من أن نظم الوقاية/الاستجابة لا تزال فعالة وتتصدى للمخاطر. وتم تكبير منسقي الشؤون الإنسانية بالمخاطر المتزايدة الناجمة عن سوء السلوك أثناء الجائحة وأهمية تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر.

95 - وركزت اللجنة على تعزيز وعي الشركاء ومهاراتهم في المجال الإنساني لتحديد سوء السلوك الجنسي وكشفه والتصدي له. وأوفدت اللجنة خبراء كبار في مهمة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لمراجعة الخدمات والتدابير الوقائية والهياكل القائمة وتقديم توصيات لتعميق الاتساق على مستوى المنظومة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتضمنت الأولويات كفالة توفر القدرات التقنية لدعم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في السياقات العالية المخاطر وتعزيز القدرات والتعاون لتقصي الحقائق وإجراء التحقيقات؛ ودعمت فريق الأمم المتحدة القطري لوضع الصيغة النهائية للإطار الاستراتيجي الرامي إلى تعزيز اعتماد نهج شامل للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين على المستويين الوطني ودون الوطني.

هاء - تعزيز تدابير التصدي والقدرات على الصعيد المحلي

96 - أبرزت الجائحة أهمية الجهات الفاعلة المحلية باعتبارها الجهات المتدخلة الأساسية على أرض الميدان وأبرزت الحاجة الملحة إلى تعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في تدابير الاستجابة الإنسانية، وإلى تيسير مشاركتها في آليات التنسيق وزيادة فرصها في الحصول على التمويل، ولا سيما

التمويل المرن. وبغية زيادة التمويل المباشر، خصصت الصناديق القطرية المشتركة 39 في المائة من إجمالي التمويل للمنظمات المحلية والوطنية، بعد أن بلغت هذه النسبة 25 في المائة في عام 2019.

97 - وسرّعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إصدار التوجيهات المؤقتة الموجهة للمجتمع الإنساني الدولي بشأن إضفاء الطابع المحلي وتدابير التصدي لتقشي كوفيد-19 بهدف تعزيز القدرات القيادية في المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية.

واو - المساواة أمام السكان المتضررين والإدماج

98 - أعطت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الأولوية للمساواة أمام السكان المتضررين وجمعت خبراء معنيين بهذا المجال من جميع الميادين (مثل مسائل الإعاقة، والمسائل الجنسانية، والشباب، والحماية، والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي) من أجل توطيد أفضل الممارسات والموارد وتشجيعها، وتوفير الدعم من خلال البوابة ومنصة المساعدة المتعلقة بموارد الإدماج والمساواة اللتين أنشأتها اللجنة الدائمة في عام 2020.

99 - وأبرز عام 2020 أيضاً أهمية المشاركة المجتمعية والاتصال بشأن المخاطر. ويجري وضع الممارسات الجيدة وتعزيزها من خلال شراكة عالمية تشمل أصحاب المصلحة في مجال الصحة العامة والشؤون الإنسانية من أجل زيادة نطاق ونوعية نُهج الاتصال بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية.

زاي - الأشخاص ذوي الإعاقة والاستجابة الإنسانية

100 - تسببت جائحة كوفيد-19 في زيادة حدة ما كان يعاني منه الأشخاص ذوو الإعاقة من مخاطر وأوجه عدم المساواة. فقد أبلغ 22 بلداً عن تراجع يفوق 25 في المائة في التغطية بخدمات دعم الإعاقة منذ بداية تقشي الجائحة. وفي أيار/مايو 2020، أصدر الأمين العام موجزاً سياساتياً مخصصاً بشأن مراعاة احتياجات ذوي الإعاقة في تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 يتضمن توصيات واضحة تتناول أثر الجائحة غير المتناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك في حالات الطوارئ الإنسانية. وعملت اللجنة الدائمة والشركاء في المجال الإنساني على تكييف تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 وعلى إدراج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال خطة الاستجابة الإنسانية العالمية، وجهود الدعوة، والتوجيهات المحددة، وغير ذلك من الإجراءات⁽¹⁸⁾. وفي عام 2020، تم أيضاً تعزيز إدماج مسائل الإعاقة في الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وفي خطط الاستجابة الإنسانية. وثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود بشأن تصنيف البيانات وتمويلها وبرمجتها وبشأن مراعاتها في عملية صنع القرار والتخطيط فيما يتصل بالعمل الإنساني.

(18) انظر: interagencystandingcommittee.org/iasc-task-team-inclusion-persons-disabilities-humanitarian-action/iasc-key-messages-applying-iasc-guidelines-disability-covid-19-response، www.who.int/publications/i/item/WHO-2019-nCoV-Disability-2020-1 وغير ذلك من التوجيهات المتاحة على الرابط التالي <https://interagencystandingcommittee.org/covid-19-resources-relating-accountability-and-inclusion>.

حاء - الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي

101 - أصدر المسؤولون في اللجنة الدائمة دعوة مشتركة بين الوكالات للعمل على إدماج خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي الشاملة لعدة قطاعات في البرامج الإنسانية للتأهب والتصدي والتعافي بهدف تلبية احتياجات جميع السكان المتضررين من حالات الطوارئ؛ والمضحي بتنفيذ الضوابط الإرشادية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للصحة العقلية والدعم النفس - اجتماعي في حالات الطوارئ؛ ومراعاة اعتبارات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في تقييمات الاحتياجات الإنسانية، وخطط الاستجابة الإنسانية، وخطط إيغاة اللاجئين؛ وبناء القدرات فيما يتعلق بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي؛ وتقديم تقارير عن الأنشطة المتعلقة بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي وعن التمويل ذي الصلة؛ وحثوا الشركاء على زيادة الاستثمار في التدخلات ذات الصلة⁽¹⁹⁾.

102 - وبينت خطة الاستجابة الإنسانية العالمية أن توفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي ضروري لجميع الفئات المتضررة من الجائحة. ومكنت آلية أنشئت حديثاً من تقديم دعم إضافي محدد في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي إلى 15 بلداً، وقدم ذلك الدعم في بعض الأحيان عن بعد. وتضاعف عدد الأفرقة العاملة التقنية القطرية المشتركة بين الوكالات والمعنية بخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي الشاملة لعدة قطاعات التي تعمل في السياقات الإنسانية ليصل إلى 50 فريقاً. وقدمت اللجنة الدائمة أيضاً الدعم للعمليات الإنسانية من خلال التوجيهات المتعلقة بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في سياق جائحة كوفيد-19⁽²⁰⁾، بما في ذلك توجيهات تتعلق بالأطفال ومقدمي الرعاية.

طاء - البيانات والتكنولوجيا والابتكار

103 - تتيح التكنولوجيات الجديدة والناشئة فرصاً وتحديات عند استخدامها في العمل الإنساني. فالتكنولوجيات من قبيل الذكاء الاصطناعي، والتحويلات النقدية الرقمية، والبيانات البيومترية، وروبوتات الدردشة الآلية، والمركبات المسيرة من دون طيار، يمكنها أن تساعد في تحويل العمل الإنساني من نهج رد الفعل إلى النهج الاستباقي عن طريق إتاحة العمل في وقت مبكر وأسرع وربما بمزيد من الفعالية. ومع ذلك، تقترن هذه المزايا بتحديات ومخاطر، بما في ذلك اتساع الفجوة الرقمية بسبب عدم إمكانية الاتصال الإلكتروني، ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيا الأساسية وانخفاض مستويات الإلمام بالبيانات، وعدم كفاية حماية البيانات وخصوصيتها، ونقص المعلومات والمعلومات المضللة، والعقبات التي تعترض الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وعدم كفاية اللوائح. وينبغي أن يقترن الاستثمار في التكنولوجيا بجهود ترمي إلى كفالة استخدام هذه التكنولوجيا بمسؤولية واستدامة وشمولية، وعلى الخصوص، كفالة قدرتها على حماية حياة الإنسان وكرامته. وعلى النحو المبين أعلاه، استخدم عدد من التكنولوجيات والابتكارات خلال فترة تفشي الجائحة، وسيستمر توسيع نطاق استخدامها.

(19) انظر interagencystandingcommittee.org/system/files/2020-12/Joint%20Interagency%20Call%20for%20Action%20on%20MHPSS%202020.pdf

(20) انظر interagencystandingcommittee.org/system/files/2020-06/IASC%20Guidance%20on%20Operational%20considerations%20for%20Multisectoral%20MHPSS%20Programmes%20during%20the%20COVID-19%20Pandemic.pdf

ياء - تحسين التنسيق مع المنظمات المتطوعة

104 - عملاً بقرار الجمعية العامة 138/73، تقدّم معلومات مستكملة عن التعاون بين لجنة ذوي الخوذ البيض، وهي مبادرة اتخذتها حكومة الأرجنتين، والأمم المتحدة. فمنذ عام 1994، قدم أكثر من 1 000 متطوع من ذوي الخوذ البيض المساعدة وعملوا على تعزيز الروابط مع وكالات الأمم المتحدة. وفي عام 2020، وقع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ولجنة ذوي الخوذ البيض مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال المساعدة الإنسانية وإدارة مخاطر الكوارث. وتشمل مجالات التعاون دعم نشر أفرقة الأمم المتحدة المعنية بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث والمشاركة النشطة ككاتب لرئيس الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ. وتشمل الأنشطة الأخيرة التي اضطلع بها الخوذ البيض تقديم الخدمات الطبية، والدعم اللوجستي، وإبصال الإمدادات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك في إطار التصدي للجائحة.

كاف - تعزيز قدرات الموارد البشرية

105 - تمشيا مع استراتيجية الموارد البشرية التي وضعها الأمين العام، أحرز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقدماً نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتحسين التمثيل الجغرافي من خلال استراتيجية المكتب الممتدة لأربع سنوات والتي تركز على الناس للفترة 2018-2021. وعزز المكتب التنوع والشمول في قوته العاملة ونظم سلسلة من المناسبات للتواصل مع المواهب من أجل الترويج للمسارات المهنية داخل المكتب، واستهدف فيها النساء والمرشحين من جميع المجموعات الجغرافية. وأعطى برنامج لتنمية القدرات القيادية الأولوية للنساء والموظفين الوطنيين ورعايا الدول الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وتم البحث عن الفتيات الوطنيات اللواتي يطمحن إلى شغل وظائف دولية في منظومة العمل الإنساني من خلال برنامج التوجيه المهني الذي يقدمه المكتب والتوجيه والدعم المهنيين الفرديين. وتم التشجيع على التطوير الوظيفي للموظفين الوطنيين باعتباره قناة رئيسية للمواهب المتنوعة جغرافياً لشغل الوظائف الدولية من الفئة الفنية.

106 - وبالعامل مع شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تعهد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قائمة مرشحي منصب منسق الشؤون الإنسانية وقائمة المرشحين ذوي الإمكانات العالية، وشجع على زيادة التنوع بين المرشحين المحتملين، ولا سيما من حيث نوع الجنس والأصل الجغرافي والمهارات اللغوية ذات الصلة بالأدوار القيادية في مجال المساعدة الإنسانية. وبالإستفادة من الجهود التي بُذلت في السنوات السابقة، أصبحت العضوية في قائمة مرشحي منصب منسق الشؤون الإنسانية وقائمة المرشحين ذوي الإمكانات العالية أكثر تنوعاً. ومن بين 16 من منسقي الشؤون الإنسانية المعيّنين حديثاً في عام 2020، كان هناك ثمان منسقات (50 في المائة) وكان من بينهم تسعة منسقين (55 في المائة) من بلدان ممثلة تمثيلاً ناقصاً.

107 - ووضعت وكالات الأمم المتحدة مبادرات مماثلة لتحقيق تكافؤ الجنسين وزيادة التنوع. فعلى سبيل المثال، أسفرت سياسات تكافؤ الجنسين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي عن زيادة تمثيل المرأة في فئات الموظفين الدوليين، بما في ذلك زيادة عدد الموظفين من البلدان النامية. وأنشأت الوكالات قوائم للمرشحين الدوليين المستقبليين من ذوي المواهب من أجل زيادة التنوع، بما في ذلك التنوع الجغرافي.

خامسا - التوصيات

108 - بناء على ما تقدم، يوصي الأمين العام بما يلي:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء وأطراف النزاع والمنظمات الإنسانية أن تعزز مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال، وأن تكفل احترام هذه المبادئ والتقييد بها بشكل تام؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء وأطراف النزاع أن تتيح وتيسر الوصول السريع والمستدام وبلا عوائق للمساعدة الإنسانية المحايدة، وأن تُبَسِّط وتسرّع إجراءات دخول العاملين في مجال تقديم المساعدة الطبية والإنسانية ونشرهم، ودخول السلع والخدمات، وأن تزيل الحواجز والعوائق والرسوم التي تعيق هذا الوصول؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء وأطراف النزاع أن تتخذ على وجه السرعة جميع التدابير اللازمة من أجل تعزيز واحترام وضمن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، بما في ذلك عن طريق ضمان حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية والأهداف المدنية، وإجراء التحقيقات وتعزيز تدابير المساءلة بشأن مرتكبي الانتهاكات الخطيرة؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء وأطراف النزاع أن تحترم وتحمي العاملين في المجال الطبي والإنساني ومرافقهم وأصولهم، بما في ذلك من خلال الوقف الفوري لجميع الهجمات ضدهم واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنبهم آثار العمليات العسكرية. وينبغي لها اتخاذ جميع ما يلزم من تدابير عملية لحماية البعثات الطبية والإنسانية، بما في ذلك البعثات المحددة في التوصيات المقدمة عملاً بقرار مجلس الأمن 2286 (2016)، وينبغي ألا تجرم تقديم الرعاية الطبية والمساعدة الإنسانية، وينبغي أن تعزز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة، وتُدرج سبل الحماية اللازمة بموجب القانون الدولي في القانون المحلي؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء وأطراف النزاع أن تنفذ فوراً دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار وإعلان هدنة إنسانية على الصعيد العالمي من أجل الحد من آثار جائحة كوفيد-19؛

(و) يجب على الدول الأعضاء وأطراف النزاع والأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي أن تتخذ تدابير عاجلة لتجنب المجاعة والتصدي لانعدام الأمن الغذائي الحاد. ويجب على الدول الأعضاء وأطراف النزاع أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين وتيسره، وألا تستخدم تجويع المدنيين وسيلة من وسائل الحرب، وأن تحقق في الحوادث المشتبه فيها وتعمل على مساءلة الجناة، وتمتثل لقرار مجلس الأمن 2417 (2018) وتنفذه على نحو كامل. وينبغي للدول الأعضاء أن تزيد مساهماتها في خطط الاستجابة الإنسانية وتدعم الشركاء في المجال الإنساني العاملين مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز تدابير الاستجابة. وينبغي لها أن تعزز التعاون في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام، وأن تستثمر في الزراعة، والتكيف مع المناخ، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والتغذية، والحماية، وأن تحمي الأرواح وسبل العيش والإنتاج الغذائي، وأن تعزز الدعم المقدم لنظم الحماية الاجتماعية المراعية للمخاطر والمستجيبة للصدمات، وأن توفر تمويلاً عاجلاً ومرناً؛

(ز) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تواصل وضع الحماية في صميم العمل الإنساني، وتزيد القدرات والبرمجة بهدف التقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي يواجهها السكان المتضررون في مجال الحماية، وتعزز وتحمي سلامة الأشخاص المتضررين وكرامتهم، وتوسع بأسلوب منهجي نطاق تدابير حمايتهم من الاستغلال والاعتداء الجنسيين ومنعهما والتصدي لهما بطريقة تركز على الضحايا؛

(ح) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تزيد الجهود والتمويل من أجل التصدي للعنف الجنساني، على نحو يكفل حصول الضحايا على الخدمات الحيوية فوراً عند حدوث حالة الطوارئ، وأن تُدمج بشكل منهجي الوقاية والتخفيف من حدة المخاطر والتصدي لها في خطط الاستجابة الإنسانية؛

(ط) ينبغي للدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تعزز ما تخصصه من استراتيجيات وموارد وتمويل لتحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك ضمان المشاركة المتساوية في صنع القرار وزيادة الدعم والتمويل للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة؛

(ي) ينبغي لأطراف النزاع أن تتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، وتُشجّع الدول الأعضاء على العمل لإصدار إعلان سياسي لمعالجة الأثر الإنساني الناجم عن هذا الاستخدام، بما في ذلك الالتزامات بتجنب مثل هذا الاستخدام ووضع السياسات والممارسات التنفيذية ذات الصلة؛

(ك) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تعزز الشراكات وأوجه التكامل فيما بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية وتعزز دور الجهات الفاعلة والمؤسسات المحلية وقدراتها. وينبغي لها أيضاً أن تزيد استراتيجيات ونهج الاتصال بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية قبل حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها، مع وضع الأشخاص والمجتمعات المتضررة في صميم هذه الجهود، ولا سيما النساء والشباب؛

(ل) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية أن تكثف جهودها من أجل منع النزوح والحد منه، وحماية النازحين ومساعدتهم، والتوصل إلى حلول دائمة، تمشياً مع المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي والمعايير الدولية الأخرى؛

(م) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تزيد الجهود الرامية إلى توفير وتمويل الوصول المستدام لخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي الشاملة لعدة قطاعات التي يتم إدراجها في البرامج الإنسانية وأن تعزز الجهود المحلية والمجتمعية؛

(ن) ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن امتثال تدابير مكافحة الإرهاب للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وألا تعرقل الأنشطة الإنسانية القائمة على المبادئ، بما فيها الأنشطة الطبية، وأن تستبعد الأنشطة الإنسانية والطبية من نطاق تدابير مكافحة الإرهاب، وأن تكفل أن تكون الضمانات المتعلقة بالأنشطة الإنسانية معروفة وفعالة؛

(س) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تعزز قدراتها من أجل تعميم إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج والسياسات والأطر الاستراتيجية، وأن تحسن جمع وتبادل واستخدام البيانات المصنفة حسب السن والجنس ونوع الإعاقة، وأن تضمن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في جميع مراحل دورة البرامج الإنسانية؛

(ع) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تواصل توسيع نطاق النهج الاستباقية إزاء الأزمات الإنسانية، ونظم الإنذار المبكر والعمل المبكر، والتنبؤ، والتأهب لحالات الطوارئ، من أجل الحد من حجم الآثار الإنسانية. وينبغي لها أن: تحسن تحليلات بيانات المخاطر فيما بين القطاعات؛ وتعزز القدرات المنهجية على رصد المخاطر والإنذار المبكر والتأهب على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛ وتوسع نطاق التمويل المرن والمنسق والقابل للتوقع من أجل كفاءة العمل الاستباقي؛

(ف) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية وتلك العاملة في مجال السلام وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تعزيز التعاون، بما في ذلك التحليل المشترك والتخطيط المشترك من أجل الحد من المخاطر وأوجه الضعف وزيادة التمويل المتعدد السنوات الموجه نحو تحقيق نتائج جماعية، مع الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية للعمل الإنساني؛

(ص) تُحثّ الدول الأعضاء والقطاع الخاص على دعم خطط الاستجابة الإنسانية وتمويلها بالكامل، بما في ذلك في حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة، ومواصلة دعمها السخي للصناديق القطرية المشتركة، وتمويل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي أنشأه الأمين العام بالمبلغ المنشود البالغ 1 بليون دولار، وتُشجّع على تعميق الدعم وتوسيع نطاقه؛

(ق) ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية أن تركز على مراعاة المخاطر الصحية، بما في ذلك تفشي الأمراض، في الدراسة والتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم فيما يتصل بالعمل الإنساني؛

(ر) تُحثّ الدول الأعضاء والقطاع الخاص على العمل مع مرفق كوفاكس وكفالة الإنصاف فيما يتعلق باللقاحات وإتاحة الإمداد باللقاحات والحصول عليها وتوزيعها على نحو مأمون ومنصف وبأسعار معقولة باعتبارها منفعة من المنافع العامة العالمية وتوفير التمويل الكامل على وجه السرعة من أجل إتاحة تلقيح السكان المعرضين لمخاطر كبيرة والعاملين في الخطوط الأمامية، بمن فيهم العاملون في مجال الصحة والأنشطة الإنسانية؛

(ش) تُحثّ الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤوليتها تجاه جميع الأشخاص الموجودين داخل حدودها من حيث الرعاية الصحية والتلقيح، بغض النظر عن حالتهم من حيث الإقامة ووضعهم القانوني، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون خارج المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والسكان المقيمون في مناطق النزاع، واللاجئون وطالبو اللجوء، والنازحون، والمهاجرون غير النظاميين، وعديمو الجنسية، وغيرهم من المهمشين. وتُحثّ أيضاً على تقديم الدعم لتكوين احتياطي للحالات الإنسانية بموجب مرفق كوفاكس يمكن استخدامه كملأذ أخير.